

البنك المركزي العراقي

دراسة بعنوان / شركات ضمان الودائع المصرفية  
ودورها في حماية الجهاز المصرفي والودائع

المستشار وكالة  
وليد عيدي عبد النبي

حزيران / 2016

## اولاً :: مقدمة تاريخية عن نشوء شركات ضمان الودائع

ظهر اول نظام لضمان الودائع المصرفية في العالم في ولاية نيويورك الامريكية عام 1829 م ثم قامت عدة ولايات بانشاء نظم مماثلة . ومع نهاية القرن التاسع عشر اختفت جميع انظمة ضمان الودائع وذلك لعدة اسباب من ابرزها عدم كفاية راس المال , ونقص السيولة . بالاضافة الى ذلك فقد كان لرداءة المواسم الزراعية والازمات المالية المتلاحقة اثر واضح في عجز المصارف عن الوفاء بديونها وافلاس العديد منها مما وضع عبئا ثقيلا عن انظمة ضمان الودائع المصرفية , والتي كان ينقصها انذاك وجود مقرض اخير (Lende of Last resort) حيث ان النظام الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الامريكي ) لم يكن قد انشا بعد . وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كانت اول دولة تقيم نظاما لضمان الودائع على مستوى الولاية , الا ان ( جيكوسلوفاكيا ) . التي قسمت الى دولتين لاحقا في نهاية القرن الماضي . تعتبر اول دولة انشأت نظاما متطور لحماية الودائع والقروض على المستوى القومي وذلك في عام 1924م . وقد نشأت (جيكوسلوفاكيا ) في ذلك الوقت صندوقين احدهما (صندوق الضمان الخاص ) الذي انشى لیساعد المصارف على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الاولى ، ( وصندوق الضمان العام ) لتشجيع الادخار بزيادة درجة سلامة الودائع ومساعدة المصارف لتتطور على احسن وجه ممكن .

وفي عام 1933 م صادق الكونجرس الامريكي على قانون المصارف الذي كان يهدف الى معالجة العيوب التي ظهرت في النظام المالي الامريكي , والتي ادت الى فشل كثير من المصارف في فترة الكساد الكبير (Great Depression) وبموجب القانون انشأت المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع Federal Deposit insurance Corporatian (Fpic) عام 1934 لتدير نظام التأمين على الودائع لدى المصارف التجارية .

وبعد مضي فترة على قيام الولايات المتحدة الامريكية بانشاء هذه المؤسسة قامت تركيا بانشاء صندوق تصفية المصارف عام 1960 , كما قامت عدد من الدول الاوربية وبعض دول العالم الثالث بانشاء صناديق ضمان الودائع حيث اقامت المانيا عام 1974 صندوقا خاصا لحماية اموال المودعين بعد انهيار مصرف هيرشبات , كما انشأت بريطانيا نظام لحماية المودعين في عام 1979 بعد ان حصلت فيها ازمات مصرفية حادة , واقامت ايطاليا في الثمانينات نظاما لحماية الودائع , تلتها فرنسا عام 1985م عقب انهيار البنك الفرنسي السعودي .

اما العالم العربي فتعتبر لبنان اول دولة اهتمت بانشاء نظام لحماية المودعين , وهي مؤسسة وطنية لضمان الودائع حذت حذوها بعض البلدان العربية فأنشأت دولة البحرين مجلس حماية الودائع عام 1993م . تلاها السودان بانشاء صندوق ضمان الودائع عام 1996م , كما قام الاردن بانشاء مؤسسة ضمان الودائع عام 2002 . كما اقر البنك المركزي العراقي عام 2008 انشاء شركة مختلطة لضمان الودائع يناقش قانونها الان في مجلس شورى الدولة .  
ويظهر مما تقدم ان انظمة ضمان الودائع هي نظم حديثة العهد , وكانت جزءاً من مجموعة اصلاحات شملت تقوية الصلاحيات الاشرافية والتنظيمية والرقابية للسلطات النقدية .  
مع العرض بان اغلب انظمة الضمان تديرها السلطات النقدية في الدولة المعنية في الغالب , باستثناء حالات معينة نجدها في فرنسا ومانيا حيث قامت اتحادات المصارف بانشاء مؤسسات ضمان الودائع وتقوم بادارتها .

#### ثانياً: وظائف او مهام مؤسسات ضمان الودائع

- ا. حل مشاكل الفشل المالي التي تتعرض لها المصارف مما يوفر ثقة لدى المؤسسين والمودعين
- ب . تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي .
- ج . العمل على حماية حقوق المودعين .

#### ثالثاً: طبيعة الاشتراك في مؤسسة ضمان الودائع

في اغلب الدول يكون اشتراك المصارف اجباريا ولايتاثر ذلك بدرجة التقدم الاقتصادي للدولة فهو ملاحظ في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . فالعضوية في المانيا اختيارية , وبالعكس في كندا اذ تكون اجبارية , وكذلك الحال بالنسبة للاردن والسودان ولبنان ومصر والعراق.

#### رابعاً: طبيعة انظمة مؤسسات ضمان الودائع وحدود التغطية

أ. تنص غالبية قوانين مؤسسات ضمان الودائع على حق المودعين بالتعويض , باستثناء دول ومنها الارجننتين التي لا تتضمن انظمتها الزاماً قانونياً بالتعويض .

ب . من حيث التغطية : يقوم نظام ضمان الودائع على اساس جغرافي بمعنى انه يشمل المؤسسات المصرفية الوطنية والاجنبية وفروعها داخل البلد المعني . ولايشمل فروع المصارف الوطنية في الخارج .

ج . هناك حدا اعلى للحماية بالنسبة لكل مودع , وليس معيار موحد يتم تطبيقه على كل انظمة الضمان ولكن في معظمها يغطي الحد الاعلى المضمون من الودائع نسبة كبيرة من عدد المودعين , ونسبة اصغر من قيمة او حجم الودائع .

د. تشير دراسة معدة من قبل صندوق النقد الدولي ان الحد الاعلى المضمون من الودائع يكون بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي , او مثله بمرتين .

هـ . يختلف الحد الاعلى المضمون من بلد لآخر حيث يصل الى 100% من حقوق المودعين في تركيا , او مايعادل 75% من القيمة الاجمالية للودائع في البحرين , و(عشرة الاف ) دينار في الاردن , و ( خمسة ملايين ليرة ) في لبنان , اما في الولايات المتحدة فيصل الى 100 مائة الف دولار , وفي بريطانيا يصل الى 75% من القيمة الاجمالية للودائع ويحد اقصى(20) عشرون الف جنيه استرليني .

#### خامسا. أهداف وضع حدود عليا لتعويض المودعين

ا. في اغلب انظمة ضمان الودائع تقضي القوانين ان يتحمل المودع مهما كان صغيرا جزءا من الخسائر , وغاية ذلك فيما يبدو هي تقديم حماية محدودة للمودع اكثر مما هي منع الاندفاع الى سحب الودائع من المصارف .

ب . ان هذه المؤسسات انشأت لحماية صغار المودعين الذين يشكلون النسبة الاكبر من قاعدة المودعين , اما كبار المودعين فيتوقع منهم ان يكونوا نشطين في تتبع احوال المصارف الذين يودعون اموالهم فيها نظرا لطبيعة اعمالهم .

ج . ان وضع حدود عليا للتعويض يهدف لكي لاتصبح المصارف اكثر مغامرة في اعمالها .

د. تشير الوقائع التاريخية ان الحد الاعلى لمبالغ التعويض يرتفع تدريجيا عبر الزمن ليواكب ما امكن التغيرات الاقتصادية من نمو الدخل القومي وارتفاع معدلات التضخم .

سادسا". مصادر تمويل مؤسسات ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل مؤسسة ضمان الودائع كما هو في مسودة مشروع شركة ضمان الودائع العراقية من :-

أ. رأسمال الشركة :

ويتكون من المساهمات الاساسية الالزامية التي تدفعها المصارف المشاركة فيها وتحدد هذه المساهمة بالنسبة المئوية الخاصة بودائع كل مصرف عضو في نهاية سنة معينة تسبق انشاء المؤسسة او الشركة , من اجمالي رصيد الودائع الكلية للمصارف العراقية لتشكل هذه المساهمات راس المال المدفوع للشركة .

ب . اقساط التامين على الودائع :

وهي اقساط التامين السنوية التي تدفعها المصارف الاعضاء لقاء قيام الشركة بالتامين على ودائعهم من خطر الافلاس ويدفع هذا القسط في بداية كل عام وفقا لرصيد ودائع المصرف .

ج . الارياح المتأتية من استثمار اموال الشركة :

سواءا بشكل ودائع لدى المصارف , او استخدامها لشراء ادوات الدين العام المحلي من سندات الحكومة , او حوالات الخزينة او شراء الاسهم الجيدة .

د . الهبات والتبرعات التي تحصل عليها من المصارف او المؤسسات المالية لتدعيم جهودها في تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي .

هـ . أية اموال تقتريها الشركة من الغير لغرض مواجهة عملية التعويض المفاجئة كانهيار عدة مصارف بسبب ازمة مالية طارئة , كما حدث في الازمة المالية العالمية الاخيرة .

وفي معظم انظمة الضمان تكون المساهمة السنوية المفروضة على المصارف بنسبة موحدة من حجم ودائعها , وتختلف هذه النسبة من دولة لاخرى , فمثلا نجدها في (كندا 033 ر 0% , وفي كل من الهند والبحرين 05 ر 0% , وفي الاردن 02 ر 0% , وبينما في السودان 002 ر 0%).

الا ان هنالك بعض الدول التي تتبنى نظاما للمساهمات السنوية مؤسسا على درجة المخاطر للمصارف الاعضاء في النظام كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية , وبالرغم من ان هذا النظام يعتبر اكثر عدالة وكفاءة , الا انه اكثر صعوبة من الناحية الادارية والفنية لاعتماده على درجة المخاطرة المتوقعة في كل مصرف وبالتالي لايناسب انظمة الضمان في مراحل نموها الاولى

## الخاتمة

ان الدور الاساسي لانظمة ضمان الودائع المصرفية المتمثل في ثقة جمهور المودعين في الجهاز المصرفي وقدرته على حماية ودائعهم , هو الاساس المتين في وجود جهاز مصرفي قوي ومتطور وقادر على مواكبه التغيرات المستمرة في الصناعة المصرفية ليكون قادرا على تحقيق اهدافه الاقتصادية والاجتماعية بفعالية وكفاءة.

وبالنظر للحاجة الماسة لانشاء شركة لضمان الودائع تتولى مهمة ضمان الودائع في عموم الجهاز المصرفي العراقي، قام البنك المركزي العراقي باعداد مشروع نظام لانشاء شركة ضمان الودائع لاغراض شتى أبرزها (حماية النظام المصرفي ،والمحافظة على حقوق المودعين، وزيادة الوعي المصرفي ) من خلال زيادة تعامل الجمهور والشركات مع الجهاز المصرفي ووافق عليه مجلس الوزراء العراقي وتخضع لأحكام هذا النظام المصارف العراقية كافة، وتتكون الموارد المالية للشركة ( عدا رأس المال والاحتياطيات ) من بدل التأمين الشهري البالغ دينار واحد عن كل (10.000) عشرة الآلاف دينار من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان ، إضافة الى عوائد استثمار أموال الشركة ، واي منح مالية تقدم لها، وتمارس هذه الشركة ( توفير غطاء لضمان الودائع لدى المصارف العراقية المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق) كما يجوز لها استثمار أموالها في مجالات الاستثمار الآتية ( أيداعها لدى المصارف كودائع ثابتة ، شراء الاوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة، والسندات، والحوالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ويتم الشراء من السوق الثانوية ، الاقتراض من المصارف أو شراء سندات قرض لدعم رأسمالها ومواردها الذاتية.

وتدفع الشركة التعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة وفقا" للآتي:

المبلغ	نسبة التعويض
مائة مليون دينار عراقي فأقل	51%
اكثر من مائة مليون دينار	25%

وللبنك المركزي العراقي تغيير النسب المذكورة تبعا للظروف الاقتصادية، والوضع الاقتصادي في العراق.

وتحل الشركة قانونا محل أصحاب الودائع في حدود المبالغ التي دفعتها لهم عند تصفية أي مصرف مساهم.

ومن المؤمل قريبا البدء بأجراءات تأسيس الشركة وتسجيلها في السجل التجاري لدى دائرة مسجل الشركات لتمارس مهامها في التأمين على الودائع بأعتبارها من المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي، وتخضع أعمالها لاشراف ورقابة البنك المركزي العراقي.

يرجى تفضل سيادتكم بالاطلاع والموافقة على القاءها كمحاضرة في مقر رابطة المصارف العراقية الخاصة لغرض استفادة المصارف الخاصة وذلك لضمان سرعة الاستجابة من قبل المصارف.

مع التقدير،،

المستشاروكالة

وليد عيدي عبد النبي